

قال شيخ الإسلام - رحمه الله :

فصل

قوله: ﴿ وَيَلْ لِكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٌ ﴾ [الهمزة: ١]، هو: الطَّعَانُ العِيَابُ. كما قال: ﴿ هَمَّازٌ مَشَاءٌ بِنَمِيمٍ ﴾ [القلم: ١١]، وقال: ﴿ وَمِنْهُمْ مَّنْ يَلْمِزُكَ فِي الصَّدَقَاتِ ﴾ [التوبة: ٥٨]، وقال: ﴿ الَّذِينَ يَلْمِزُونَ الْمُطَّوِّعِينَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ [التوبة: ٧٩]، والهمز أشد؛ لأن الهمز الدفع بشدة، ومنه الهمزة من الحروف، وهى نقرة فى الحلق، ومنه: ﴿ وَقُلْ رَبِّ أَعُوذُ بِكَ مِنَ هَمَزَاتِ الشَّيَاطِينِ ﴾ [المؤمنون: ٩٧]، ومنه قول النبي ﷺ: «أعوذ بالله من الشيطان الرجيم، من همزه، ونفخه، ونفثه»^(١) وقال: «همزه: الموتة» وهى الصرع، فالهمز: مثل الطعن لفظاً ومعنى.

واللَّمَزُ: كالذم والعيب، وإنما ذم من يكثر الهمز، واللمز. فإن الهمزة واللزمة: هو الذى يفعل ذلك كثيراً، و«الهمزة» ، و«اللزمة»: / الذى يفعل ذلك به. كما فى نظائره مثل الضحكة والضحكة، واللعبة واللعبة، وقوله: ﴿ الَّذِي جَمَعَ مَالًا وَعَدَّدَهُ ﴾ [الهمزة: ٢]، وصفه بالطعن فى الناس، والعيب لهم، ويجمع المال وتعديده، وهذا نظير قوله: ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَحِبُّ مَنْ كَانَ مَخْتَالًا فُخُورًا ﴾^(٢). الَّذِينَ يَخْلُونَ ﴾ [النساء: ٣٦، ٣٧]، فإن الهمزة اللزمة: يشبه المختال الفخور، والجماع المحصي نظير البخيل، وكذلك نظيرهما قوله: ﴿ هَمَّازٌ مَشَاءٌ بِنَمِيمٍ . مَنَاعٌ لِلْخَيْرِ مُعْتَدٌ أَثِيمٌ . عَتَلٌ بَعْدَ ذَلِكَ زَنِيمٌ ﴾ [القلم: ١١ - ١٣]، وصفه بالكبر والبخل، وكذلك قوله: ﴿ وَأَمَّا مَنْ بَخِلَ وَاسْتَغْنَى ﴾ [الليل: ٨]، فهذه خمسة مواضع، وذلك ناشئ عن حب الشرف والمال، فإن محبة الشرف تحمل على انتقاص غيره بالهمز واللمز والفخر والخيلاء، ومحبة المال تحمل على البخل، وضد ذلك من أعطى فلم يبخل، واتقى فلم يهمز، ولم يلمز. وأيضاً، فإن المعطى نَفَعَ الناس، والمتقى لم يضرهم، فنفع ولم يضر. وأما المختال الفخور البخيل، فإنه يبخله منعهم الخير، ويفخره سامهم الضر، فضرهم

(١) الترمذى فى الصلاة (٢٤٢) وابن ماجه فى الصلاة (٨٠٧) ، وضعفه الألبانى .

(٢) فى المطبوعة: «إن الله لا يحب كل مختال فخور» والصواب ما أثبتناه .

ولم ينفعهم، وكذلك: «الهمزة الذي جمع مالا»، ونظيره: قارون الذي جمع مالا، وكان من قوم موسى فبغى عليهم.

ومن تدبر القرآن، وجد بعضه يفسر بعضاً، فإنه كما قال ابن عباس - في رواية الوالبي -: مشتمل على الأقسام، والأمثال، وهو تفسير ﴿مُتَشَابِهًا مَثَانِي﴾.

16/523 / ولهذا جاء كتاب الله جامعاً، كما قال ﷺ: «أعطيت جوامع الكلم»^(١). وقال تعالى: ﴿كِتَابًا مُتَشَابِهًا مَثَانِي﴾ [الزمر: ٢٣]. فالتشابه يكون في الأمثال، والمثاني في الأقسام، فإن الثنية في مطلق التعديد. كما قد قيل في قوله: ﴿أَرْجِعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ﴾ [الملك: ٤]، وكما في قول حذيفة: كنا نقول بين السجدين: رب اغفر لي، رب اغفر لي^(٢). وكما يقال: فعلت هذا مرة بعد مرة، فثنية اللفظ يراد به التعديد؛ لأن العدد ما زاد على الواحد، وهو أول الثنية، وكذلك نثيت الثوب، أعم من أن يكون مرتين - فقط أو مطلق العدد - فهو جميعه متشابه، يصدق بعضه بعضاً، ليس مختلفاً، بل كل خير وأمر منه يشابه الخير؛ لاتحاد مقصود الأمرين، والاتحاد الحقيقة التي إليها مرجع الموجودات.

فلما كانت الحقائق المقصودة والموجودة ترجع إلى أصل واحد، - وهو الله سبحانه - كان الكلام الحق فيها خبيراً، وأمرأ متشابهاً، ليس بمنزلة المختلف المتناقض، كما يوجد في كلام أكثر البشر، والمصنفون - الكبار منهم - يقولون شيئاً ثم ينقضونه، وهو جميعه مثنائي؛ لأنه استوفيت فيه الأقسام المختلفة، فإن الله يقول: ﴿وَمِنْ كُلِّ شَيْءٍ خَلَقْنَا زَوْجَيْنِ﴾ [الذاريات: ٤٩]، فذكر الزوجين مثنائي، والإخبار عن الحقائق بما هي عليه بحيث يحكم على الشيء بحكم نظيره، وهو حكم على المعنى الواحد المشترك - خبيراً أو طلباً - خطاب متشابه، فهو متشابه مثنائي.

16/524 / وهذا في المعاني مثل الوجوه والنظائر في الألفاظ، فإن كل شيتين من الأعيان والأعراض وغير ذلك، إما أن يكون أحدهما مثل الآخر، أو لا يكون مثله فهي الأمثال، وجمعها هو التأليف، وإذا جاءت بلفظ واحد كانت نظائر، وإن لم يكن مثله، فهو خلافه سواء كان ضدًا أو لم يكن. وقد يقال: إما أن يجمعهما جنس أو لا، فإن لم يجمعهما جنس، فأحدهما بعيد عن الآخر، ولا مناسبة بينهما. وإن جمعهما جنس، فهي الأقسام، وجمعها هو التصنيف. ودلالة اللفظ الواحد على المعاني المختلفة تسمى الوجوه. والكلام الجامع هو: الذي يستوفى الأقسام المختلفة، والنظائر المتماثلة جمعاً بين المتماثلين، وفرقاً بين المختلفين. بحيث يبقى محيطاً، وإلا فذكر أحد القسمين أو المثليين لا يفيد التمام، ولا يكون

(١) البخارى فى الجهاد (٢٩٧٧) ومسلم فى المساجد (٥٢٣ / ٥).

(٢) ابن ماجه فى إقامة الصلاة (٨٩٧).

الكلم محيطاً، ولا الكلم جوامع، وهو فعل غالب الناس فى كلامهم.

والحقائق فى نفسها: منها المختلف، ومنها المؤتلف، والمختلفان بينهما اتفاق من وجه، واقتراق من وجه. فإذا أحاط الكلام بالأقسام المختلفة، والأمثال المؤتلفة، كان جامعاً، وباعتبار هذه المعانى كانت ضروب القياس العقلى المنطقى ثلاثة: الحملات والشرطيات المتصلة، والشرطيات المنفصلة.

فالأول: للحقائق التماثلة الداخلة فى القضية الجامعة.

والثانى: للمختلفات التى ليست متضادة، بل تتلازم تارة، ولا تتلازم أخرى.

/ والثالث: للحقائق المتضادة المتنافية، إما وجوداً أو عدماً، وهى النقيضان. وإما وجوداً ١٦ / ٥٢٥ فقط، وهو أعم من النقيضين، وإما عدماً فقط، وهو أخص من النقيضين. فالحملات للمثلين، والأمثال. والشرطيات المنفصلة للمتضادين، والمتضادات. ويسمى التقسيم، والسبب، والترديد، والبيانى. والمتصلة للخلافين غير المتضادين، ويسمى التلازم.